

الأمناء تنشر نص رسالة فريق الخبراء المعني باليمن الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (الحلقة الخامسة):

طريق تهريب الأسلحة للحوثي برا عبر الجوف والمهرة

(الأمناء) قسم التقارير:



هناك طائرات مسيرة من دون طيار وأجهزة متفجرة يدوية الصنع منقولة بحرا

الحوثيون يواصلون الظهور بمظهر القوة خارج ساحة القتال

هذا الهجوم، ولاحظ أنها مماثلة فيما يبدو للطائرة المسيرة "صمد-3"، التي كانت وسائط الإعلام التابعة للحوثيين عرضتها في 7 تموز/يوليه 2019م. واستنادا إلى هذا التوصيف، سيشير الفريق إلى الطائرة المسيرة UAV-X باسم الطائرة المسيرة "صمد".

وأضاف: «ويتمثل النوع الجديد الثاني من الطائرات المسيرة، الذي لم يعرض حتى الآن في وسائط الإعلام التابعة للحوثيين، في طائرة مسيرة من طراز دلتا، يبلغ اتساع جناحيها 215 سنتمترا ويتراوح طولها بين 190 سنتمترا و 210 سنتمترا. وقد فحص الفريق حطام عدة طائرات مسيرة من هذا النوع في المملكة العربية السعودية، ولاحظ أن بناء الجناحين والهيكل يقوم على مزيج من ألياف الكربون. وعلى المستوى الداخلي، يتبع فيه التصميم الموحد للطائرات المسيرة من هذا النوع، أي أن مخروط المقدمة يحوي الرأس الحربي، ويليه نظام التوجيه، وخزان أو خزانات الوقود، ومحرك فانكل المركب في الخلف في تشكيلة دفع خلفي. ويبدو أن الجودة العامة للصنع أفضل بكثير من طائرات مسيرة أخرى للحوثيين، من قبيل طائرات قاصف - 2 ك وصمد، التي تتميز أكثر بجودة "صنع محلي". وهذا النوع من الطائرة غير المسمى حتى الآن استخدم في مناسبتين في هجمات على المملكة العربية السعودية: في 14 أيار/مايو 2019 في ضربات ضد محطات للضخ، في الدوادمي وعفيف، على خط أنابيب النفط شرق غرب، وخلال الهجوم البارز على منشأة شركة أرامكو السعودية في أبقيق في 14 أيلول/سبتمبر 2019. وقد أطلق المتحدث باسم الحوثيين على هذه العملية اسم "عملية توازن الردع الثانية".»

للتصنيع والحصول على مكونات ذات تكنولوجيا عالية من الخارج، ومعظمها لا يصف ضمن الأسلحة أو حتى ضمن المواد ذات الاستخدام المزدوج». وأكمل: «وخلافا لما كان عليه الحال في السنوات السابقة، لم تكن هناك أي هجمات بحرية ناجحة منسوبة إلى قوات الحوثيين وقد انخفض كثيرا عدد محاولات الهجمات التي تشن باستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المنقولة بحرا. ويبدو أن وقف إطلاق النار المتعلق بميناء الحديدة الذي تم التوصل إليه بوساطة الأمم المتحدة، إلى جانب خسارة قواعد ساحلية أخرى لصالح التحالف، قد ساهم في هذا الانخفاض المسجل في عدد الهجمات على الملاحة المدنية». وعن الطائرات المسيرة من دون طيار قال الفريق: «لاحظ الفريق نوعين جديدين أطول مدى من الطائرات المسيرة من دون طيار استخدمتا في هجمات على أهداف في المملكة العربية السعودية. والنوع الأول هو نسخة من الطائرة المسيرة (UAV-X) تم تعديلها لإطالة مداها، وتم تزويدها بخزان وقود إضافي ثبت فوق الهيكل، لكنها بخلاف ذلك مماثلة إلى حد كبير للنسخة الأصلية. واستخدمت هذه الطائرة المسيرة في الهجمات على الحقل النفطي في الشببة في 17 آب/أغسطس 2019، التي يفيد الحوثيون أنها نفذت باستخدام 10 طائرات مسيرة من هذا النوع في إطار عملية أطلق عليها اسم "عملية توازن الردع الأولى". ولم يتكبد الحقل النفطي سوى أضرار محدودة لكن يبدو أن أهمية الهجوم تكمن في موقع الشببة، الذي يقع قرب الحدود مع الإمارات العربية المتحدة وعلى بعد أكثر من 1000 كيلومتر من الأراضي الخاضعة لسيطرة الحوثيين. وقد فحص الفريق حطام إحدى الطائرات المسيرة المستخدمة في

سبتمبر 2019. ويشك الفريق في أن الطائرات المسيرة والقذائف الانسيابية المستخدمة في ذلك الهجوم كان لها مدى يسمح بإطلاقها من الأراضي اليمنية الخاضعة لسيطرة الحوثيين. ومع ذلك، فإن هجمات أخرى شنت باستخدام نفس الأسلحة أطلقت على ما يبدو من اليمن. ولا يعتقد الفريق أن تلك الأسلحة المتطورة نسبيا تم استحداثها وصنعها في اليمن، وهذا يعني أنها استوردت في انتهاك لحظر الأسلحة المحدد للأهداف. ويحقق الفريق في تسلسل العهدة فيما يتعلق بالمكونات سعيا إلى تحديد مصنعي المكونات. وتشير زيادة الفعالية في تلك الهجمات أيضا إلى أن استخدام هذه الأسلحة يشكل تحديا أمام جهود تحديد الأسلحة ومكافحة الانتشار في العالم وبرز مدى ضعف البنى التحتية الحيوية، على الرغم من بعدها عن الجبهة. ولا يحتاج المهاجم سوى إلى الوصول إلى قاعدة متواضعة

ومكونات أخرى، وأبلغ الفريق بأن المركب كان مركبا شرعيا يبلغ طوله 12 مترا وكان على متنه طاقم يماني من 11 رجلا، وقد نقل لاحقا إلى قوات خفر السواحل اليمنية، وبأن المركب كان متجها إلى الساحل اليمني. ويحقق الفريق في إمكانية أن تكون هذه الشحنة محاولة انتهاك لحظر الأسلحة المحدد للأهداف وطلب موافاته بمعلومات إضافية، من قبيل توفير إحداثيات الحجز، واسم المركب وأسماء أفراد طاقمه، والحصول على بيانات النظام العالمي لتحديد المواقع وبيانات الهاتف الساتلي، وكذا إعطاء فرصة لإجراء مقابلات مع أفراد الطاقم ومجموعة التفتيش. وما زال في انتظار رد على طلبه».

وتابع: «وتواصل قوات الحوثيين الظهور بمظهر القوة خارج ساحة القتال في اليمن، باستخدام طائرات مسيرة وقذائف انسيابية ضد أهداف في المملكة العربية السعودية. وكان هناك اتجاهان رئيسيان بارزان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي الهجمات على الأهداف التي توجد بالقرب من الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية، وكذلك في الهجمات الجوية داخل اليمن، اعتمدت قوات الحوثيين في معظم الأحوال على الطائرات المسيرة الأقصر مدى، التي يعتقد الفريق أنها تصنع داخل الأراضي الخاضعة لسيطرة الحوثيين. وتشمل هذه الهجمات الضربة البارزة للعرض العسكري في قاعدة العند الجوية في 10 كانون الثاني/يناير 2019، التي أدت إلى مقتل ما لا يقل عن 5 جنود من قوات حكومة اليمن وإصابة ما لا يقل عن 20 آخرين. ونفذ الهجوم باستخدام الطائرة الطوافة قاصف - 2 ك. وتمثل الاتجاه الثاني، منذ أيار/مايو 2019، في نشر طائرات مسيرة وقذائف انسيابية أكثر تطورا وأطول مدى، استخدمت في الغالب لضرب أهداف في المملكة العربية السعودية. ويلاحظ الفريق أن هذه الهجمات تزامنت مع تصاعد التوترات الإقليمية والجيوية - سياسية بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة ويبدو أن القصد منها كان هو إجبار المملكة العربية السعودية على اعتماد نهج توفيق أكثر إزاء الحوثيين».

واستطرد: «وأعلنت قوات الحوثيين مسؤوليتها عن شن هجمات على أهداف على مدى 1200 كيلومتر بعيدا عن أراضيها، ومن هذه الهجمات الهجوم الجوي على منشأة شركة أرامكو السعودية في أبقيق في 14 أيلول/

تواصل «الأمناء» نشر رسالة فريق الخبراء المعني باليمن التي حصلت عليها، والمؤرخة في 27 كانون الثاني/يناير 2020م، والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن.

وبعد أن تحدثنا في الحلقة الرابعة مكافحة قوات الحزام الأمني والنخبة الشبوانية للجماعات الإرهابية، وكيف يواجه تنظيم القاعدة صعوبات في إيجاد موطئ قدم، بالإضافة إلى دعم إيران للحوثي رغم إفادة "الحرس الثوري" أنه يقتصر على توفير دعم استشاري وأيديولوجي.

وستحدث اليوم عن تفاصيل مهمة جاءت في تقرير الفريق الأممي، حيث يقول فريق الخبراء المعني باليمن في رسالتهم عن الأسلحة وتنفيذ حظر الأسلحة المحدد للأهداف: «عملا بأحكام الفقرات 14 إلى 17 من قرار مجلس الأمن 2216 (2015)، يركز الفريق على مجموعة من أنشطة الرصد والتحقيق من أجل تحديد ما إذا كانت هناك أي انتهاكات لحظر الأسلحة المحدد للأهداف تنطوي، بوجه مباشر أو غير مباشر، على توريد الأسلحة أو بيعها أو نقلها إلى أفراد وكيانات معينين من قبل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2140 (2014)، أو لغاياتهم».

وأضاف: «وقام الفريق بفحص أسلحة ومواد متصلة بالأسلحة ضبطت في اليمن، وتشمل بنادق هجومية من طراز 56-1، وقاذفات قنابل صاروخية (آر بي جي-7) ونظارات مستبد مرتبطة بها استولى عليها التحالف في عدن في 10 كانون الأول/ديسمبر 2018م. كما قام بتفتيش شحنة كبيرة صادرها التحالف في أواخر كانون الثاني/يناير 2019 في الجوف، وشملت مكونات لصنع طائرات مسيرة مسلحة من أسرتي قاصف وصمد، كانت قد شحنت إلى عمان قبل أن يتم العثور عليها في اليمن. وهذا يؤكد تحليل الفريق الذي خلص إلى أن طريق التهريب البرية عبر الجوف وجنوب شرق اليمن تحتفظ بأهميتها. وقام الفريق أيضا بتفتيش شحنة مشغلات موزرة ضبطت في أبو ظبي أثناء العبور إلى صنعاء في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر 2018 ربما يكون القصد منها هو صنع طائرات مسيرة من دون طيار أو أجهزة متفجرة يدوية الصنع منقولة بحرا. ولاحظ الفريق تقارير في وسائط الإعلام تشير إلى أن مدمرة الصواريخ الموجهة فورست شيرمان (DDG-98) التابعة للبحرية الأمريكية حجزت شحنة أسلحة أثناء عملية تحقق من دولة العلم في مركب بلا جنسية في بحر العرب في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وقد فحص الأسلحة المحجوزة، ولاحظ أن الشحنة تشمل 21 قذيفة موجهة مضادة للدبابات، ويرجح أن تكون من نسخة "دهلاوية" الإيرانية للقذيفة كورنت من طراز 9M133، وهما قذيفتان سطح - جو لم تكونا معروفتين في السابق، ومكونات للقذيفة الانسيابية للهجوم البري القدس - 1، ولقذيفة انسيابية مضادة للسفن من طراز C802، ولقذيفة انسيابية ثالثة مجهولة. وشملت الشحنة أيضا عددا كبيرا من المفجرات، وأجزاء لتجميع أجهزة متفجرة يدوية الصنع منقولة بحرا، وأجهزة تصويب حرارية - ضوئية،

